

الأمة في محتتها تطالب جميع أبنائها بدمها، والقوميون الاجتماعيون يجب أن يعلموا أنّ دماءهم وقف على شرف أمتهم وفلاحها وعزّها.

سعادة

آخر الكلام

المطلب الاجتماعي حقّ وأولوية

■ جورج كعدي

آفات مجتمعنا مزمنة، كذلك مطالب فئاته محدودة الدخل التي تشكل الغالبية المطلقة وتنهض بمقومات الوطن وترفد اقتصاده إنتاجاً واستهلاكاً على السواء، وبالتالي ينبغي أن تبني تبعاً لمصالحها النظم الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية والخدمية كافة، لا تبعاً لمصالح الإقطاع المالي والسياسي وجماعة الاحتكار والثروات الكبرى. أما الآفات فبانت معلومة وتشبه اللازمة المتكررة، بل يُخشى أن تكون تحوّلت إلى «كليشيهات» أو شعارات تُرفع باستمرار ولا تلقي ردّ فعل أو صدى، علماً أنّ المثل يقول «لا يموت حقّ خلفه مُطالب...» إلا في لبنان، معقل الفساد والمفسدين (مثل جميع الدول المتخلفة)، فالحقّ فيه يموت ولو كان خلفه مليون مطالب! ورغم معرفة الجميع بالآفات تلك، ربما يفيد في هذه العجالة التذكير بأفندجها:

النظام الطائفي القائم على المحاصصة الطائفية في مناحي الحياة كلها، العامة والخاصة... في السلطة السياسية والإدارة الرسمية والقطاعات التربوية والصحية والقضائية، في الوظائف والتعيينات، في التزيمات والمنافسات، في صناديق التنمية والإغاثة، إلخ... محاصصة وتقاسم ومغانم يتواطأ فيها المسؤولون على السلطة (بفضل تفويض شعبي غيبي عماده الطائفية والاقطاعية المحلية الضيقة) ضدّ الشعب ومصالحه، على نحو متماد وموروث عبر زعامات طائفية، إقطاعية أو عائلية، أو كلا الأمرين معاً.

الفساد في الدوائر السياسية والإدارية، حيث السرقة والاختلاس والهدر والرشوة والمخالفات الفاضحة للنظم والقوانين، بل حتى لدستور الدولة نفسه.

المرکزية الإدارية الخائفة والمركزة التي لا تسهّل شؤون المواطنين ومعاملاتهم، بل تتلهم بالتأجيل والانتظار والبيروقراطية وصلافة التعامل وعدم الاحترام، بحيث يشعر المواطن بأنه مهان في المكان الملزم بتسيير أموره ومعاملاته، وقد يحصل على ذلك إذا كان الموظف المسؤول يتلقّى رشوة، عندئذ يسير كل شيء بسرعة قياسية! غياب التنمية في المناطق، وفي مختلف القطاعات الإنتاجية الأساسية (زراعة، صناعة، خدمات...) وفي البنى التحتية الحيوية والأساسية لأيّ مجتمع، كالكهرباء والهاتف والمواصلات والطرق الحديثة، إلخ.

عدم اعتماد مؤشّر غلاء المعيشة لرفع الحد الأدنى للأجور على نحو منطقيّ متوافق مع ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية.

في المقابل، هل مطالب الناس، بشكل أساسي، أكثر ممّا سبق؟ ليست مطالبهم توفير الرواتب والأجور المنطقية، أفراد القطاعين العام والخاص، كي يعيش الموظف والعامل والأجير حداً أدنى من الحياة الكريمة، هو وعائلته، ويحصل على الخدمات البديهية التي على الدولة تأمينها لمواطنيها، من كهرباء وماء ومواصلات وخدمات اجتماعية للجميع ونظام استشفاء مقبول للفئات الفقيرة والمتوسطة وخدمات صحية وشيخوخة ومشاريع إسكان لذوي الدخل المحدود، إلخ؟ مطالب محقة، غير قابلة للجدال أو السجال، تضاف إليها اللامركزية الإدارية لتيسير معاملات الناس وإعانتهم من الانتقال من المناطق البعيدة والنائية إلى المركز الإداري في العاصمة، فضلاً عن محاربة الفساد والرشوة في الإدارة، والوزارات، ومنع الاحتكار ومحاربة المحتكرين، ووقف هدر مال الشعب والسرقة والفساد عامةً.

الجانب الاجتماعيّ بالغ الأهمية وجوهريّ، بل مصيريّ، في حياة الوطن والأمة. فلنستعد ما قاله الرائد والرئيس النهضوي الكبير أنطون سعاده في هذا الصدد، ولنذكر به في هذه المرحلة، على يهدي البعض ولبهم، فسعادة كان رجل عدالة اجتماعية أيضاً ويقول في مناسبات ومواقف متفرقة:

«النهضة السورية القومية ترى أنّ الإقطاع مصيبة كبيرة من مصائب الأمة السورية تضاهي مصيبة التحزبات الدينية، وأنّ الامتيازات المدنية الموروثة من حالة الإقطاع القديمة هي حجر عثرة في سبيل الوحدة القومية التامة وصعد في بناء الدولة القومية المتينة. ولما كان من الواجب إلغاء الإقطاع وإزالة الامتيازات المدنية للولايات الإقطاعية كان لا بدّ من إلغاء جميع مظاهر الإقطاع وامتيازاته. والألقاب الإقطاعية هي من جملة هذه المظاهر التي يجب أن تمحى عن وجه الأمة السورية (...). إنّ أفة الإقطاع من الوجهة الاجتماعية والحقوق المدنية من أشدّ الآفات المنعة الأمة من النهوض، فإن حالة ألوف عائلات الفلاحين في المناطق الإقطاعية في لبنان والعلويين وجبل حوران والشام وفلسطين في حالة فاقة وضعف في الجسوم وفي النفوس وغباوة في العقول تدعو إلى أشدّ الأسف. والأمة التي يكون ثلاثة أرباعها في حالة عبودية لا يمكنها أن تقف وتثبت بين الأمم الحرة (...). (من المجموعة الكاملة، الجزء السادس، تحت عنوان «انهاض دولة الألقاب»، الزبوجة، بونيس آيرس، العدد 1942/2/15/38).

«إنّ في سورية إقطاعات حقيقية تؤلّف جزءاً لا يستهان به من ثروة الأمة ولا يمكن بوجه من الوجوه حسابها ملكاً شخصياً، ومع ذلك فهي لا تزال وقفاً على «بكوات» إقطاعيين يتصرفون بها أو يهملونها كيفما شاؤوا، مهام كان في ذلك من الضرر للمصلحة القومية، ومنهم فئة تهمل هذه الإقطاعات وتغرق في سوء التصرف بها إلى حدّ يوقعها في عجز مالي ينتهي بتحويل الأرض إلى المصارف الأجنبية، الرأسمال الاجنبي، البلوتكراتية الأجنبية، والحزب السوري القومي الاجتماعيّ يعتبر أنّ وضع حدّ لحالة من هذا النوع تهدد السيادة القومية والوحدة الوطنية أمر ضروريّ جداً» (من المجموعة الكاملة، الجزء السابع، تحت عنوان «كتابات التعاليم السورية القومية الاجتماعية»).

«إنّ الإقطاعات كثيراً ما يكون عليها مئات ألوف من الفلاحين يعيشون عيشة زرية في حالة من الرقّ يرثي لها، وليست الحالة التي هم عليها غير إنسانيةً فحسب، بل هي منافية لسلامة الدولة بإبقائها قسماً كبيراً من الشعب العامل والمحارب في حالة مستضعفة، وخيمة العقاب على سلامة الأمة والوطن، فضلاً عن إبقائها قسماً كبيراً من ثروة الأمة في حوزتها وفي حالة سيئة من الاستعمال. إنّ الحزب السوري القومي لا يستطيع التسكوت على هذه الحالة (...). إنّ ترك للفرد الرأسماليّ حرية مطلقة في التصرف بالعمل والإنتاج، كان لا بدّ من وقوع إجحاف بحقّ العمل وكثير من العمال. إنّ ثروة الأمة العامة يجب أن تخضع لمصلحة الأمة العامة وضبط الدولة القومية»، (من المجموعة الكاملة، الجزء الثاني، تحت عنوان «مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعيّ وغاياته»، مشروحة بقلم الزعيم).

«ليس العمال عبارة عن مواد بشرية تتحرّك بصورة آلية لغرض واحد هو تنمية العمل، بل هم أفراد من مجتمعهم الذي يحيون فيه ويقاسمون أبناء مجتمعهم مزايا البيئة ومواهب الشعب، ويحملون معهم البلبايا الثائية والمصائب الحادة، يأخذون من أفرح الأمة ويعطون. فالعمل في الأساس قوميّون يحدث لهم ما يحدث لأبناء قومهم من تذوّق طعم الاجنبيّ وتستهبد مصالحهم الاجتماعية الفرعية للأخطار عليها التي تُستهدف لها المصالح القومية الأساسية، فهم وأبناء قومهم محدّون في مصير واحد هو مصير الأمة». (من المجموعة الكاملة، الجزء الثاني، تحت عنوان «العمال»، النهضة، بيروت، العدد 1937/11/11).

المطلب الاجتماعيّ حقّ وأولوية، للإنسان والوطن والأمة.



بريطانيا: ولادة طفلة من ولدين يبلغان 12 و13 سنة

في الصف السابع وعمرها 12 سنة، بينما الأب في الصف التاسع وعمره 13 سنة، لكن في مدرسة أخرى، ما جعلهما أصغر الوالدين في بريطانيا. وقال الصبي والفتاة من شمال لندن إن علاقتهما مستمرة منذ أكثر من سنتين، وإنهما وقعا في حب بعضهما عندما التقيا خلال عيد الميلاد عام 2012، عندما كانت هي في العاشرة، وكان هو في الثانية عشرة. وفي تصريح صحافي، أعلنت جدة «الأم الطفلة» (56 عاماً) دعمها الكامل لحفيدتها على الصعيد المعنوي والعاطفي، مبدية تعاطفها الشديد مع قصة الحب العاصفة بين هذين الطالبين اللذين يعترضان الزواج في ما بعد على حدّ تعبيرها.

انثرت ولادة طفلة بريطانية من طالبين لا تتجاوز أعمارهما 13 سنة، جدلاً واسعاً في المجتمع البريطاني. ففيما تعاطف البعض مع هذه القصة معتبرين أنها «ثمرة حب» طفلين، وجّه البعض الآخر انتقادات حادة للأهل الذين ساهموا بالوصول إلى «هذه الكارثة». وبحسب التقرير الذي نشرته صحيفة «ديلي ميل» البريطانية، لم يظهر من خلال التصريحات المعلقة على هذه الحادثة وجود أي نوع من المطالبات الشعبية لملاحقة هذين الطالبين أو عائلتيهما قانونياً على خلفية هذه الحالة الغريبة عن المجتمع البريطاني. وما يزال «الوالدان» الجديدان، اللذان لم يُكشف عن اسميهما «لأسباب قانونية» على مقاعد الدراسة، فالأم

كلب يتلقّى دعوة للتصويت في انتخابات البرلمان الأوروبي



أنا، وزوجتي وابني الذي لم يبلغ السنّ القانونية للاقتراع. ثم أضفت على سبيل الدعاية أن «زيوس» الكلب يعيش معنا في المنزل أيضاً، واقترحت أنه فهم التكتة». وقرّر «راسل» أن يسير في الموضوع حتى النهاية، إذ أعلن نيته اصطحاب كلبه «زيوس» إلى مركز الاقتراع يوم الانتخابات، كي يتمكن من الإدلاء بصوته، ويمارس حقّه الديمقراطي، بحسب تعبيره. وختّم راسيل قائلاً: «زيوس كلب مثاليّ، لطالما ساعدني في العمل، وقد أنّ له أن يستريح بعد كل هذا العناء، يتميز بحبه الأطفال وبنائه لا يؤذي أحداً».

تلقي كلب عائلة «هيل» البريطانية، البالغ من العمر 8 سنوات، بطاقة للمشاركة في الانتخابات التشريعية للبرلمان الأوروبي في 22 أيار المقبل. البطاقة التي كانت موجهة إلى «زيوس هويل»، وجدت في علبة الرسائل الخاصة بصاحب المنزل «راسيل هويل»، الكائن في منطقة «ستوكتون أونتينز» شمال بريطانيا. وقال راسيل الذي يعمل حارساً أمنياً وعمره 45 سنة: «أذكر عندما جاء الرجل المسؤول عن جولة التعداد، كنت أعمل في الحديقة فسلّمني عن الأشخاص الذين يعيشون في المنزل. قلت له

دراسة: التفاؤل يخفّض من خطر الإصابة بقصور القلب

في غضون خمس سنوات من التشخيص. وقام الباحثون تحت قيادة الدكتور «إريك كيم» من قسم علم النفس في جامعة «ميشيغان»، بالتعاون مع المحققين من جامعة «هارفارد»، بتحليل المعلومات الأساسية، من حيث بيانات التاريخ الصحي والنفسى لدى كبار السن البالغين، وتوقع المشاركون أربع سنوات، ووضع الباحثون في الاعتبار عوامل معينة يمكن أن تؤثر على القلب مثل السلوكيات الصحية،

كشفت دراسة علمية حديثة نتائج جديدة حول التفاؤل، مؤكدة قدرته على تخفيض خطر الإصابة بقصور القلب. وأشارت دراسات سابقة إلى أنّ مستويات عالية من التفاؤل، مثل توقع حدوث أمور إيجابية، قد تكون مفيدة للصحة العامة. وتؤثر الازمة القلبية على أكثر من 5.1 مليون شخص في الولايات المتحدة، وحوالي 50 في المئة من الذين يعانون هذه الحالة يموتون

